المركز الوطني
للإحصاء
و المعلومات
تعزيز المعرفة
سلطنة عُمان

ملامح الإقتصاد العماني

نوفمبر 2019

العدد : الثالث

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية 5

1. الوضع الاقتصادي العالمي والإقليمي في عام 2018م 5
2. التوقعات الاقتصادية العالمية والإقليمية 5
3. التطورات في سوق النفط الدولية 7

ثانياً: الأداء الاقتصادي للسلطنة 7

1. الناتج المحلي الإجمالي 8
2. المالية العامة 10
3. القطاع النقدي 12
4. سوق مسقط للأوراق المالية 14
5. الاستثمار الأجنبي المباشر 15
6. قطاع السياحة 17
7. الأسعار 19
   - الرقم القياسي لأسعار المنتجين 19
   - الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 19
8. التجارة الخارجية 21
9. ميزان المدفوعات 22
10. سوق العمل والتشغيل 23

مقدمة

في ظل التغيرات المستمرة والمتواصلة في الأوضاع الاقتصادية حول العالم تبرز الحاجة إلى متابعة هذه التغيرات وتسليط الضوء على تأثيراتها محليا. ويأتي هذا التقرير السنوي (ملامح الاقتصاد العماني) في سياق تتبع الوضع الاقتصادي العام في السلطنة خلال عام عبر عدة موضوعات ومؤشرات رئيسية أهمها: الناتج المحلي الإجمالي، والمالية العامة، والمؤشرات النقدية، والتضخم، والتبادل التجاري.

ويهدف التقرير إلى التعرف على ملامح الاقتصاد في السلطنة بصورة موضوعية وبشفافية محايدة اعتمادا على البيانات والمعلومات الإحصائية المتوفرة، كما يستند ذلك إلى أهم التقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية في رصد التغيرات في الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية من جهة واستعراض أهم التوقعات الاقتصادية وفق آراء الخبراء والمختصين.

ومنهجيا، يستند تحليل الوضع الاقتصادي في السلطنة على مقارنة مختلف المؤشرات الاقتصادية لآخر عامين، مع تناول السلاسل الزمنية الممتدة لخمس أعوام متى ما أمكن ذلك.

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية

1. الوضع الاقتصادي العالمي والإقليمي في عام 2018م

- شهد الاقتصاد العالمي في عام 2018م نمواً بلغ نحو 3.6 % حسب تقديرات صندوق النقد الدولي[1] ، حيث شهدت الاقتصادات المتقدمة نموا بمعدل 2.2 %، والاقتصادات الصاعدة والنامية بمعدل 4.5 %. وشهدت حركة التجارة العالمية في السلع والخدمات تباطؤا في النمو خلال عام 2018م حيث سجلت نمو بنحو 3.7 % مقارنة بالنمو المسجل في عام 2017م والبالغ 5.5 %.
- أما على مستوى الدول العربية، فيشير تقرير صندوق النقد العربي [2] إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للدول العربية بالأسعار الثابتة إلى نحو 2.5 % في عام 2018م مقارنة بنحو 0.7 % في عام 2017م. كما ارتفع معدل النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو 1.4 % خلال نفس العام.

2. التوقعات الاقتصادية العالمية والإقليمية

- من المتوقع أن يتراجع نمو النشاط الاقتصادي العالمي في عام 2019م الى 3.2 %، ثم يرتفع إلى 3.5 % في عام 2020م وذلك حسب توقعات صندوق النقد الدولي[3].
- تشير التوقعات إلى ارتفاع معدل نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 1.9 % في عام 2019م و1.7 % في عام 2020م، حيث من المتوقع أن يبلغ النمو في الولايات المتحدة نحو 2.6 % في عام 2019م ثم يتراجع إلى 1.9 % في عام 2020م. أما في منطقة اليورو فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو نحو 1.3 % في عام 2019م و 1.6 % في عام 2020م. كما من المتوقع أن تشهد المملكة المتحدة ارتفاعا نسبته 1.3 % في عام 2019م و 1.4 % في عام 2020م.
- من المتوقع أن تحقق الاقتصادات الصاعدة والنامية نموا في النشاط الاقتصادي يبلغ نحو 4.1 % في عام 2019م وثم يرتفع إلى 4.7 % في عام 2020م. .
- أما بالنسبة للتضخم في أسعار المستهلك في عام 2019م، فمن المتوقع أن يبلغ 1.6 % في الاقتصادات المتقدمة، و4.8 % في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية.
- من المتوقع أن يتراجع نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات من 3. 7 % في عام 2018م إلى 2.5 % في عام 2019م وثم يرتفع إلى 3.7 % في عام 2020م.
- وعلى صعيد دول مجلس التعاون، تشير توقعات صندوق النقد العربي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.7 % خلال عام 2019م و3.0 % في عام 2020م، نتيجة تحسن معدلات نمو القطاعات غير النفطية والذى يعود إلى مضي معظم دول الخليج إلى تنفيذ الاستراتيجيات والروئ المستقبلية الرامية إلى التنويع الأقتصادي بما تتضمنه من سياسات لزيادة الإنفاق الرأسمالي وإصلاحات لجذب بيئات الأعمال وحفز الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- أما بالنسبة لتوقعات التضخم في دول المجلس، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.3 % خلال عام 2019م ثم يرتفع ليصل إلى 1.6 % في عام 2020م

1 المصدر صندوق النقد الدولي، يوليو 2019، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.
2 صندوق النقد العربي، ابريل 2019، تقرير آفاق الاقتصاد العربي.
3 المصدر السابق.

الجدول رقم (1): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية العالمية[4] ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[5]- نسبة التغير (%)

البيان	السنوات		
	2018	2019*	2020*
الناتج العالمي	3.6	3.2	3.5
- الاقتصادات المتقدمة	2.2	1.9	1.7
- الاقتصادات الصاعدة والنامية	4.5	4.1	4.7
- دول مجلس التعاون	1.4	2.7	3.0
أسعار المستهلكين (التضخم)			
- الاقتصادات المتقدمة	2.0	1.6	2.0
- الاقتصادات الصاعدة والنامية	4.8	4.8	4.7
- دول مجلس التعاون	2.2	1.3	1.6
أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)			
- نفطية	29.4	-4.1	-2.5
- غير نفطية	1.6	-0.6	-0.5

*توقعات

- أما على مستوى السلطنة، يتوقع صندوق النقد العربي أن يبلغ نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في السلطنة نحو 3.0 % خلال الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020م)، نتيجة للسياسات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي لدعم القطاعات الخمسة المستهدفة ضمن البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي " تنفيذ " ، بالإضافة إلى استمرارية المساعي الرامية إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة والحد من ارتفاع مستويات الدين العام وتحفيز استثمارات القطاع الخاص.
- من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في السلطنة من 0.9 % في عام 2018م إلى نحو 1.4 % في عام 2019م و 1.9 % في عام 2020م.

3. التطورات في سوق النفط الدولية

- تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)[6] أن متوسط الطلب العالمي على النفط الخام للمنظمة خلال عام 2019م سيبلغ 30.7 مليون برميل يوميا منخفضًا بنحو 900 ألف برميل يوميا مقارنة بعام 2018م، ومن المتوقع أن يصل متوسط الطلب العالمي للنفط الخام (أوبك) إلى 29.4 مليون برميل في عام 2020م.
- من المتوقع أن يصل المعروض النفطي من خارج منظمة (أوبك) إلى 64.4 مليون برميل يومياً في عام 2019م، وأن يرتفع في عام 2020م ليصل إلى 66.8 مليون برميل يوميا.
- وتشير التوقعات إلى أن إجمالي الطلب العالمي على النفط سيبلغ نحو 99.92 مليون برميل يوميا في عام 2019م، و 101.5 مليون برميل يوميا في عام 2020م.

4 المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو 2019، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

5 المصدر: صندوق النقد العربي، ابريل 2018، تقرير آفاق الاقتصاد العربي.

6 المصدر: (أوبك)،أغسطس 2019م، تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط الشهري لسوق النفط.

ثانياً: الأداء الاقتصادي للسلطنة

ملخص ملامح الاقتصاد العماني في عام2018م

% 12.3	الارتفاع في نمو الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.		% 2.3	الارتفاع في إجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.
69.7 دولار / برميل	المتوسط السنوي لسعر النفط الخام في عام 2018م مقارنة بنحو 51.3 دولار للبرميل في العام السابق.		2.6 مليار ريال عماني	عجز الموازنة العامة للدولة في عام 2018م.
% 28.6	الارتفاع في إجمالي قيمة الإيرادات الحكومية في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.		% 10.8	الارتفاع في إجمالي الانفاق العام بالدولة في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.
5.7 مليار ريال عماني	إجمالي الفائض في الميزان التجاري في عام 2018م.		% 65.3	نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي قيمة الصادرات في عام 2018م.
% 26.9	الارتفاع في إجمالي قيمة الصادرات السلعية في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.		% 2.6	الانخفاض في إجمالي قيمة الواردات السلعية في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.
% 8.3	الارتفاع في السيولة المحلية (م^2) في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.		259.6 مليون ريال عماني	إجمالي إيرادات الفنادق في عام 2018م، مرتفعة بنحو 10 % عن العام السابق.
% 15.2	الانخفاض في المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.		% 3 .5	متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض في عام 2018م.
% 0.9	معدل التضخم في عام 2018م.		1.73 مليون عامل	إجمالي العمالة الوافدة في القطاع الخاص والعائلي في عام 2018م، مقارنة بنحو 1,8 مليون في العام السابق.

1. الناتج المحلي الإجمالي

- سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسلطنة ارتفاعًا بنسبة 1.8 % في عام 2018م مقارنة بعام 2017م، مسجلاً نحو 29.3 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 28.8 مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الإرتفاع إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنحو 2.8 % في عام 2018م، لتصل إلى نحو 12 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 11.7 مليار ريال عماني في عام 2017م. كما سجلت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية ارتفاعاً بنحو 2 % في عام 2018م لتصل إلى 19.5 مليار ريال عماني مقارنة بـ 19.2 مليار ريال عماني في العام السابق.
- حقق االناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً بنسبة 12.3 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفع من 27.1 مليار ريال عماني في عام 2017م إلى 30.5 مليار ريال عماني في عام 2018م.
- يعزى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بشكل رئيسي إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنحو 36.7 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 11 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 8.1 مليار ريال عماني في عام 2017م. كما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية في عام 2018م بنسبة 2.3 % مقارنة بالعام السابق.

% 11.3

الارتفاع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في عام 2018م ليصل إلى نحو 6.6 ألف ريال عماني

الشكل رقم (1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية خلال الفترة (2014-2018م)

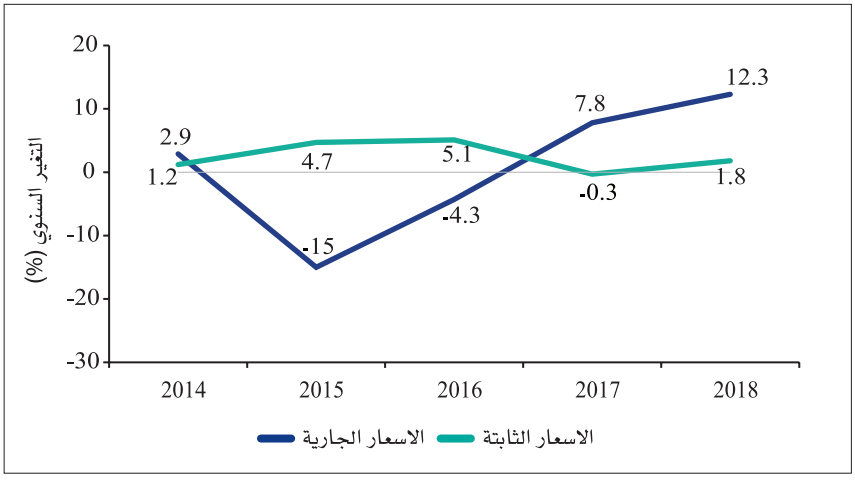

- يعود الارتفاع في القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الجارية في عام 2018م إلى ارتفاع القيمة المضافة للنفط الخام بنسبة 39 % نتيجة لارتفاع متوسط سعر النفط العماني الخام بنسبة 35.9 % مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 69.7 دولار / برميل ، بينما ارتفع متوسط الإنتاج اليومي للنفط بنحو 0.7 % ليصل إلى نحو 978 ألف برميل مقارنة بنحو 971 ألف برميل في عام 2017م. وسجلت القيمة المضافة للغاز الطبيعي ارتفاعاً بنسبة 24.3 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 1.6 مليار ريال عماني.

% 36.2

مساهمة الأنشطة النفطية في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية في عام 2018م مقارنة بنحو 46.4 % في عام 2014م.

الشكل رقم (2) : إنتاج وأسعار النفط الخام العماني خلال الفترة (2014-2018م)

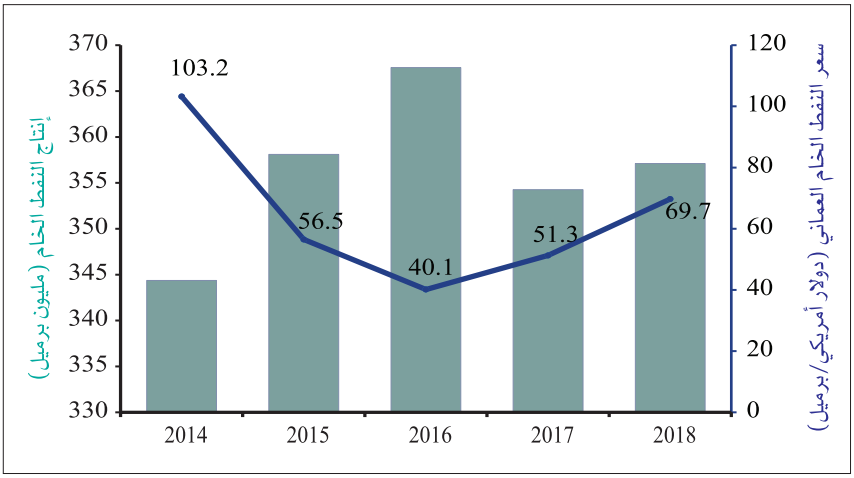

- سجلت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية ارتفاعاً بنحو 2.3 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى نحو 20.6 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 20.2 مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع القيمة المضافة لنشاط الزراعة والأسماك بنسبة 8.1 %، والأنشطة الخدمية بنسبة 2.3 %، والأنشطة الصناعية بنسبة 1.5 % خلال تلك الفترة.

الشكل رقم (3) : مساهمة الأنشطة النفطية وغير النفطية بالأسعار الجارية للفترة (2014 - 2018م)

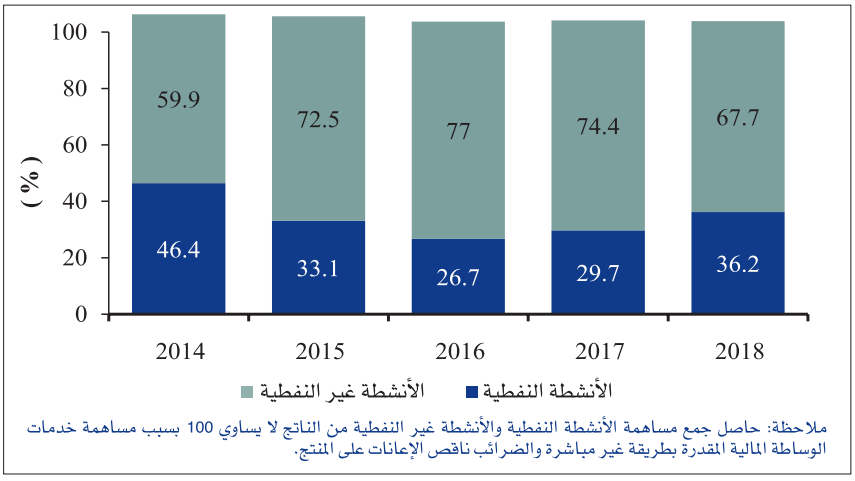

ملاحظة: حاصل جمع مساهمة الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية من الناتج لا يساوي 100 بسبب مساهمة خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة والضرائب ناقص الإعانات على المنتج.

- ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة الخدمية بالأسعار الجارية لنحو 14.5 مليار ريال عماني في عام 2018م، مقارنة بنحو 14.1 مليار ريال عماني في عام 2017م نتيجة ارتفاع القيمة المضافة لنشاط الفنادق والمطاعم بنسبة 10 %، والوساطة المالية بنسبة 8.5 %، والأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية بنسبة 6.6 %، ونشاط النقل والتخزين

والاتصالات بنسبة 2 %، ونشاطي الصحة والإدراة العامة والدفاع بنسبة 1 % لكل منهما، ونشاط التعليم بنسبة 0.9 %، وارتفعت أنشطة الخدمات الأخرى* بنسبة 1.4 %. في المقابل، انخفضت القيمة المضافة لنشاط تجارة التجزئة والجملة بنسبة 1.9 %، خلال تلك الفترة.

- حققت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية بالأسعار الجارية ارتفاعاً بنحو 1.5 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 5.5 مليار ريال عماني. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع القيمة المضافة لنشاط الصناعة التحويلية بنسبة 7.6 %، ونشاط إمدادات الكهرباء والمياه بنسبة 3.9 %. في حين انخفضت القيمة المضافة لنشاط الإنشاءات بنسبة 6.6 %، ونشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 2.2 % خلال تلك الفترة.

% 70

مساهمة الأنشطة الخدمية بالأسعار الجارية في إجمالي القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية في عام 2018م

الشكل رقم (4) : مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي بالأسعار بالأسعار الجارية لعام 2018

2. المالية العامة

- سجلت الموازنة العامة للدولة في عام 2018م عجزاً مالياً بلغ 2.6 مليار ريال عماني، منخفضاً بنسبة 29.5 % مقارنة بالعام السابق حيث بلغ 3.8 مليار ريال عماني. ويعزى هذا الانخفاض في العجز إلى ارتفاع الإيرادات العامة للدولة بنحو 28.6 % نتيجة ارتفاع متوسط سعر النفط العماني الخام إلى 69.7 دولار/ برميل مقارنة ب 51.3 دولار/ برميل في العام السابق.

% 35.9

الارتفاع في متوسط سعر برميل النفط في عام 2018 مقارنة بالعام السابق.

* أنشطة الخدمات الأخرى تشمل :أنشطة الخدمة المجتمعية والإجتماعية والشخصية الأخرى ونشاط الأسر الخاصة التي تعين افرادا لإدارة الأعمال المنزلية.

الشكل رقم (5) : بنود الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2014 - 2018م)

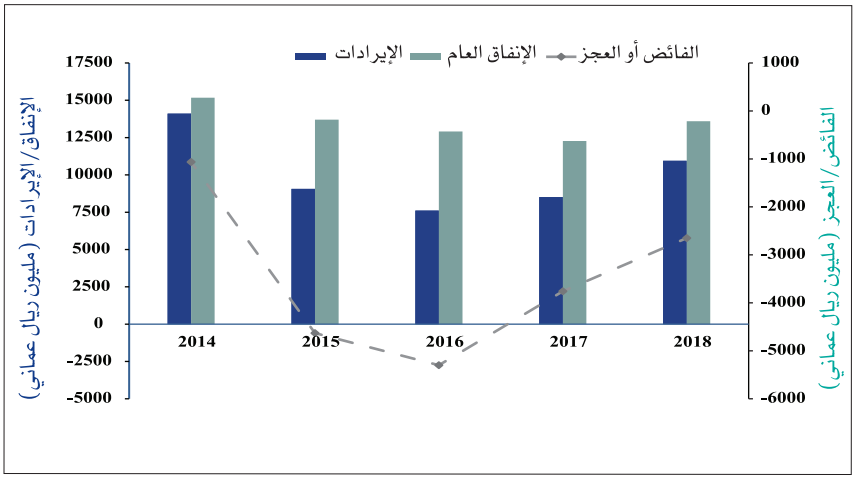

96 %

ارتفاع الدعم التشغيلي للشركات الحكومية في عام 2018 مقارنة بالعام السابق.

- سجلت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعاً بنحو 28.6 % في عام 2018م لتبلغ نحو 10.9مليار ريال عماني مقارنة بنحو 8.5 مليار ريال عماني في عام 2017م. ويعزى هذا الإرتفاع إلى ارتفاع صافي إيرادات النفط بنسبة 39.6 %، وإيرادات الغاز بنحو 33.2 %، وضريبة الدخل على الشركات بنحو 26.4 % . كما ارتفعت الضريبة الجمركية والإيرادات الرأسمالية بنحو 5.8 % و2.3 % على التوالي.
- شكلت الإيرادات النفطية نحو 78.2 % من إجمالي الإيرادات في عام 2018م مقارنة بنحو 72.9 % في العام السابق، مسجلة ارتفاعاً من نحو 6.2 مليار ريال عماني في عام 2017م إلى نحو 8.6 مليار ريال عماني في عام 2018م. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2018م، حيث وصل سعر النفط العماني الخام في ديسمبر 2018م نحو 80.2 دولار / برميل .
- شهد إجمالي الإنفاق العام للسلطنة في عام 2018م ارتفاعاً بنسبة 10.8 % ليبلغ نحو 13.6 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 12.3 مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع المصروفات الجارية بنسبة 9.6 % ، والمصروفات الاستثمارية بنسبة 8.8 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.
- وجاء الارتفاع في المصروفات الاستثمارية في عام 2018م نتيجة لإرتفاع مصروفات انتاج الغاز ومصروفات انتاج النفط بنحو 34.9 % و 22.8 % على التوالي مقارنة بالعام السابق.
- أما بالنسبة للمصروفات الجارية فيعود الإرتفاع إلى ارتفاع مصروفات انتاج النفط والغاز بنسبة 77.3 %، والفوائد على القروض بنسبة 66.5 % و مصروفات الدفاع والأمن بنسبة 11.2 % مقارنة بالعام السابق. في المقابل ، انخفضت المصروفات الجارية للوزارات المدنية بنحو 3.9 % خلال نفس الفترة .

- ارتفعت نسبة المساهمات ودعم القطاع الخاص في عام 2018م بنحو 33.9 % مقارنة بالعام السابق، نتيجة لإرتفاع الدعم التشغيلي للشركات الحكومية بنسبة 96.2 %، والمساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية بنحو 39.9 %، وارتفاع المصروفات الإستثمارية للشركات الحكومية بنحو 32.6 %، ودعم قطاع الكهرباء بنسبة 25.4 %، ودعم السلع الغذائية بنسبة 23.1 %، ودعم فوائد القروض التنموية والإسكانية بنسبة 2.8 % . في حين انخفض دعم المنتجات النفطية بنحو 4.8 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.
- بلغت الزيادة في رصيد الدين الحكومي نحو 13 مليار ريال عماني خلال الخمس سنوات الماضية فقد بلغ الدين الحكومي في نهاية عام 2018م نحو 14.5 مليار ريال عماني حيث بلغ حجم الدين الخارجي نحو 11.8 مليار ريال عماني في نهاية عام 2018م. وارتفعت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 4.9 % في عام 2014م إلى 47.5 % في عام 2018م.

3. القطاع النقدي

- شهدت السيولة المحلية (م^2) نموا بنحو 8.3 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 17.4 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 16.1 مليار ريال عماني في عام 2017م. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع شبة النقد بنحو 12.1 % نتيجة الإرتفاع الملحوظ في الودائع بالعملات الأجنبية والتي إرتفعت بنحو 81.4 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.
- في المقابل، سجل عرض النقد بمعناه الضيق (م^1) انخفاضاً بنحو 0.3 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 4.9 مليار ريال عماني، نتيجة انخفاض النقد المتداول لدى الجمهور بنحو 1.9 %.
- ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية بنحو 7.5 % في عام 2018م ليصل إلى 20 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 18.6 مليار ريال عماني في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع إجمالي ودائع المؤسسات العامة بنسبة 99.5 % ،وودائع القطاع الحكومي - الوزارات والهيئات الحكومية - بنسبة 8.4 % ، وودائع القطاع الخاص بنسبة 0.1 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق[8] .
- شهدت سرعة دوران النقد[9] بمعناه الواسع (م^2) ارتفاعا من 1.7 في عام 2017م إلى 1.8 في عام 2018م، مما يدل على ثبات نسبي في عدد مرات دوران الأرصدة النقدية في الاقتصاد.
- ارتفع إجمالي الائتمان (القروض) بنسبة 4.8 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 21.5 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 20.5 مليار ريال عماني في العام السابق، بزيادة بلغت 974.5 مليون ريال عماني. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة بنسبة 20.5 %،والائتمان لغير المقيمين بنسبة 18.2 %، والقطاع الحكومي -الوزارات والهيئات الحكومية- بنسبة 14.1 % ،والقطاع الخاص بنسبة 2.8 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق[10] .

8 المصدر السابق.
9 سرعة دوران النقد هي مؤشر اقتصادي يقيس عدد مرات تداول النقد في اقتصاد ما خلال فترة من الزمن، ويتم احتسابه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عرض النقد بمعناه الواسع .
10 المصدر السابق.

- وتعتبر القروض الشخصية هي المحرك الرئيسي للائتمان المصرفي حيث شكلت نحو 39 % من إجمالي الائتمان المصرفي للبنوك التجارية في عام 2018م وبلغت نحو 8.4 مليار ريال عماني، مرتفعة بنسبة 2.7 % مقارنة بالعام السابق.

الشكل رقم (6): النمو في السيولة المحلية وإجمالي القروض والقروض الشخصية من البنوك التقليدية (2014 - 2018م)

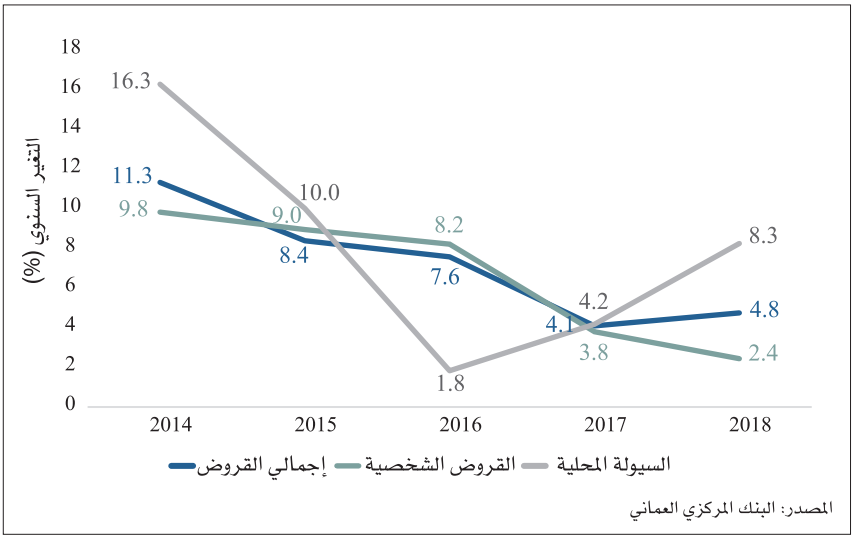

المصدر: البنك المركزي العماني

- بلغ إجمالي التمويل في البنوك والنوافذ الإسلامية نحو 3.6 مليار ريال عماني في عام 2018م، مرتفعا بنسبة 17.8 % عن العام السابق.

- أما بالنسبة للبنوك المتخصصة، فقد ارتفعت القروض الممنوحة من بنك التنمية في عام 2018م بنحو 12.1 % لتبلغ نحو 64.5 مليون ريال عماني مقارنة بنحو 57.6 مليون ريال عماني في العام السابق. كما ارتفعت القروض الممنوحة من بنك الإسكان في عام 2018م بنسبة 1.3 % مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 80 مليون ريال عماني.

- سجل متوسط سعر الفائدة على إجمالي القروض الاسمي ارتفاعاً بنسبة 2 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق، ليسجل نحو 5.3 %، مقارنة بنحو 5.2 % في عام 2017م. أما متوسط سعر الفائدة الحقيقي – متوسط سعر الفائدة الاسمي ناقصا منه التضخم - فقد ارتفع من 3.6 % في عام 2017م إلى 4.4 % في عام 2018م.

% 38.7

من القروض الممنوحه من بنك التنمية العماني في عام 2018 كانت لنشاط الصناعات.

الشكل رقم (7): متوسط سعر الفائدة الاسمي والحقيقي على إجمالي القروض (2014 - 2018م)

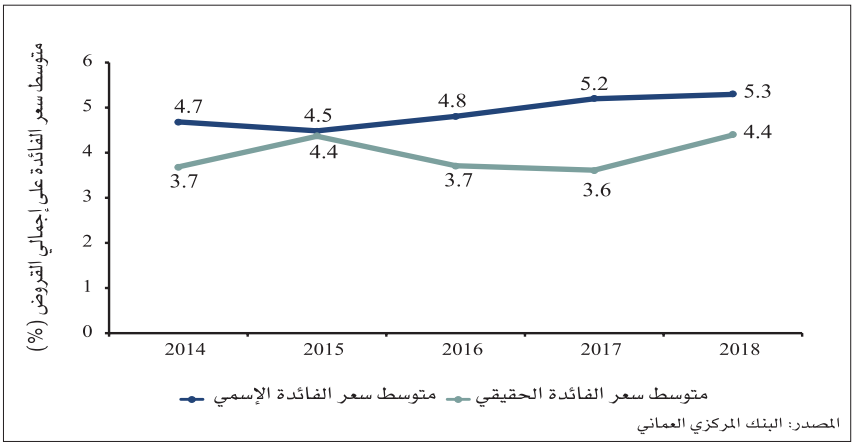

المصدر: البنك المركزي العماني

- ارتفع مؤشر سعر الصرف الحقيقي للريال العماني بنسبة 4.8 % في عام 2018م ليصل إلى 105 نقطة مقارنة بنحو 100.2 نقطة في عام 2017م، مما يشير إلى ارتفاع القيمة الشرائية للريال العماني.

% 32

الانخفاض في مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية في عام 2018م مقارنة بعام 2014م.

4. مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية

- شهدت معظم الأسواق المالية العالمية في عام 2018م أداءا متذبذبا حيث شهدت بعضها تراجعات حادة، فقد سجلت مؤشرات الأسواق المالية الأمريكية انخفاضاً بنحو 5.25 % في المتوسط. أما الأسواق الأوروبية، فقد بلغ انخفاض متوسط نموها السنوي 10.45 %.
- أما الأسواق المالية العربية، فقد تراجع متوسط نموها السنوي في عام 2018م بنحو2.48 %، وجاء أداء الأسواق المالية الخليجية- ومنها سوق مسقط للأوراق المالية- متزامنا لأداء الأسواق المالية العالمية حيث تراجع متوسط نموها السنوي في عام 2018م بنسبة 15.21 % مقارنة بالعام السابق[11].

الشكل رقم (8): أداء الأسواق الخليجية لعام 2018م

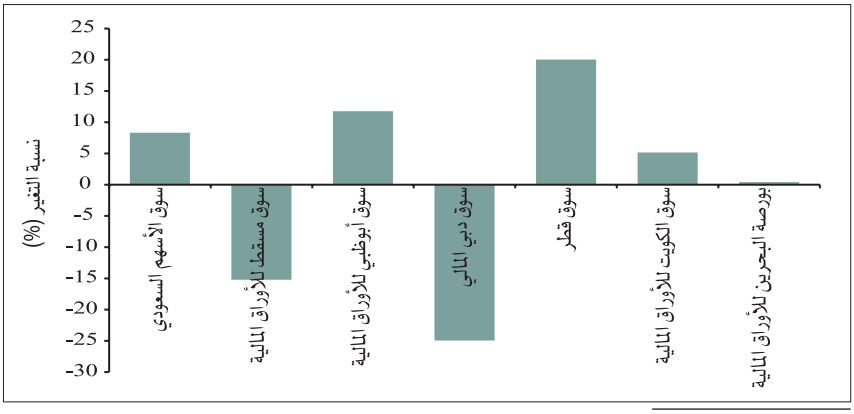

11 المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية ، 2018، التقرير السنوي

- شهد مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية انخفاضًا بنحو 15.2 % في عام 2018م مقارنة بعام 2017م ليصل إلى 4,323.7 نقطة. كما انخفض مؤشر السوق الشرعي بنحو 17.1 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.

- انخفضت قيمة التداول في سوق مسقط للأوراق المالية خلال عام 2018م بنحو 23.2 % مقارنة بالعام السابق، حيث انخفضت من نحو 993 مليون ريال عماني في عام 2017م إلى نحو 763 مليون ريال عماني في عام 2018م. وتشير نسب التملك في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق إلى أن العمانيين يمتلكون نحو 73.9 % بينما يمتلك غير العمانيين نحو 26.08 % ويمثل الخليجيون 11.74 % منهم.

% 27

الانخفاض في مؤشر قطاع الصناعة في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.

- أما على مستوى المساهمة القطاعية، احتل القطاع المالي المرتبة الأولى من حيث إجمالي قيمة التداول حيث حقق نحو 53.4 % من إجمالي قيمة التداول في عام 2018م، يليه قطاع الخدمات بنحو 27 %، و قطاع الصناعة بما نسبته 16.5 %. أما السندات، فقد شكلت نحو 3.2 % من إجمالي قيمة التداول في عام 2018م.

الشكل رقم (9): مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية (2013 - 2017م)

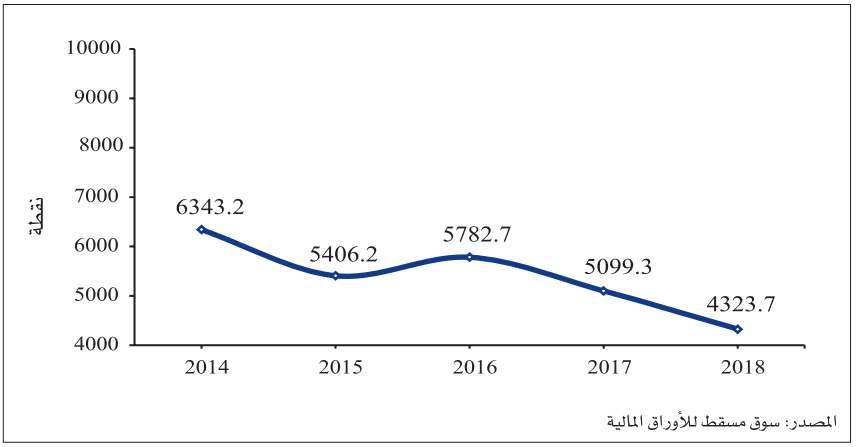

المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية

5. الاستثمار الأجنبي المباشر

- بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة حتى نهاية الربع الرابع من عام 2018م نحو 10.6 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 9.2 مليار ريال عماني في عام 2017م. وبلغ حجم التدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية الربع الرابع من عام 2018م حوالي 1.4 مليار ريال عماني.

% 14.9

ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشره في نهاية عام 2018 مقارنة بالعام السابق.

- وعلى مستوى التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية الربع الرابع من عام 2018م، فقد استحوذ نشاط استخراج النفط والغاز على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر وبقيمة بلغت نحو 6.1 مليار ريال عماني، حيث ساهم بنسبة 58 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. ويأتي نشاط الوساطة المالية في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت 14 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، وبقيمة بلغت نحو 1.5 مليار ريال عماني. وساهم كلا من نشاط الصناعات التحويلية والأنشطة العقارية بنحو 12 % و6.4 % على التوالي.

- تصدرت المملكة المتحدة قائمة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة حتى نهاية الربع الرابع من عام 2018م، حيث بلغ إجمالي استثماراتها نحو 5.3 مليار ريال عماني، تليها دولة الامارات العربية المتحدة وبإجمالي استثمارات مباشرة بلغت نحو 1.02 مليار ريال عماني. كما بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السلطنة في نهاية عام 2018م من دولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين مجتمعة حوالي 1.1 مليار ريال.

الشكل رقم (10): الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول والنشاط لعام 2018*
(مليون ريال عماني)

حسب الدول

المملكة المتحدة	5,274.5
دولة الامارات العربية المتحدة	1,023
الولايات المتحدة الامريكية	891.7
دولة الكويت	411.0
دولة قطر	391.6
مملكة البحرين	273.3
الهند	247.3
هولندا	240.2
سويسرا	222.6

حسب النشاط

استخراج النفط والغاز	6,141.0
الوساطة المالية	1,485.7
الصناعة التحويلية	1,268.2
الأنشطة العقارية	671.5
اخرى	1,001.3
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2018	10,567.6

* بيانات أولية

6. السياحة

- انخفضت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 2.7 % في عام 2017م إلى نحو 2.6 % في عام 2018م ، في حين ارتفعت القيمة المضافة المباشرة لقطاع السياحة بنحو 6.8 % خلال عام 2018 ليسجل نحو 788.6 مليون ريال عماني، مقارنة بنحو 738.4 مليون ريال عماني عام 2017.
- سجل الميزان السياحي[12] عجزاً بنحو 276.1 مليون ريال عماني في عام 2018م، مرتفعا عن العجز المسجل في العام السابق بنحو 4.7 مليون ريال عماني.
- ارتفع عدد الزوار الوافدون إلى السلطنة من 3.18 مليون زائر في عام 2017م إلى 3.24 مليون زائر في عام 2018م، مما أدى إلى ارتفاع إنفاق السياحة الوافدة بنحو 27.6 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.
- أما بالنسبة للسياحة المغادرة، فقد بلغ عدد الزوار المغادرون للسلطنة في عام 2018م نحو 6 مليون زائر، بانخفاض بلغ 393 ألف زائر مقارنة بالعام السابق. وبالرغم من انخفاض عدد الزوار المغادرون إلا أن إنفاقهم ارتفع بنحو 48.6 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 955.3 مليون ريال عماني مقارنة بنحو643 مليون ريال عماني في عام 2017م.
- بلغ عدد زوار السفن السياحية في السلطنة في عام 2018م نحو 193 ألف زائر، منخفضاً بنحو 13% عن العام السابق. وبالنسبة للتوزيع النسبي للزوار حسب الجنسيات، فقد شكل الألمان نحو 42.3 % من إجمالي الزوار، و الايطاليون 8.6 %، ثم البريطانيون بنحو 8.58 %.

OMR

209.5

ريال عماني

متوسط إنفاق السائح الوافد إلى السلطنة في عام 2018م مقابل 159.9 ريال عماني للسائح المغادر.

الشكل رقم (11): توزيع زوار السفن السياحية حسب الجنسيات في عام 2018 *

* بيانات مبدئية

12 الميزان السياحي= إنفاق السياحة الوافدة – إنفاق السياحة المغادرة

- بلغ عدد الفنادق في السلطنة 412 فندقاً في عام 2018م، بزيادة بلغت 53 فندقاً مقارنة بالعام السابق. وتمثل الفنادق ذات فئة الخمس والأربع نجوم نحو 10.2 % من إجمالي الفنادق في السلطنة. ويبلغ عدد العاملين في فنادق السلطنة نحو 18.6 ألف عامل،ويشكل العمانيون نحو 30.9 % منهم.
- سجل عدد نزلاء الفنادق في السلطنة في عام 2018م ارتفاعاً بنحو 7.5 % مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 3.6 مليون نزيل، حيث بلغت نسبة النزلاء العمانيون 38.2 % ، والأوروبيون 25.8 %، والآسيويون 17.1 %، والخليجيون 9 %. وبلغت نسبة إشغال الغرف في عام 2018 حوالي 38.4 % مقارنة بنحو 45.2 % في العام السابق.
- شهدت إيرادات الفنادق في السلطنة في عام 2018م ارتفاعاً بنحو 10 % مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى نحو 259.6 مليون ريال عمـاني. وتمثل إيرادات الفنادق ذات فئة الخمس نجوم نحو 47.7 % من إجمالي إيرادات الفنادق في السلطنة.

الشكل رقم (12): تطور عدد نزلاء الفنادق والإيرادات (2014-2018)

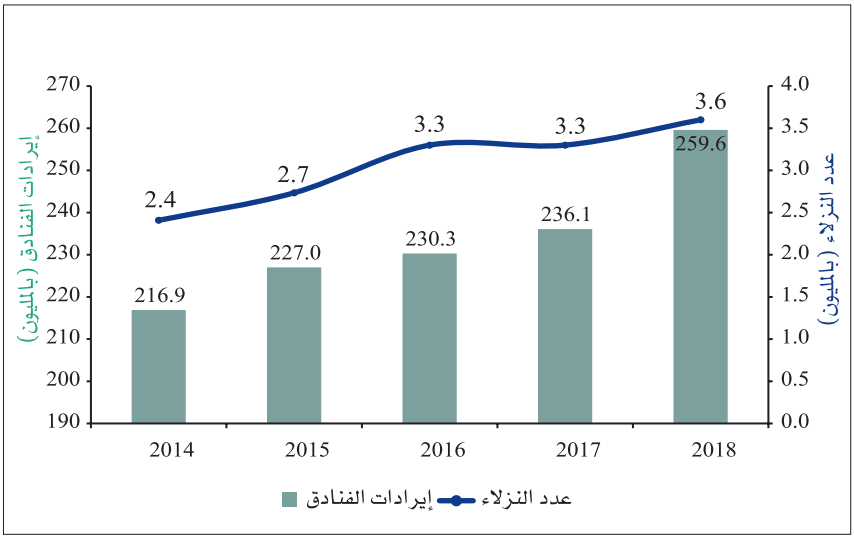

7. الأسعار

الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين

- سجل المؤشر العام لأسعار المنتجين ارتفاعًا بنسبة 22.1 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار كلاً من مجموعة منتجات النفط والغاز بنسبة 26.7 %، ومجموعة المنتجات غير النفطية بنسبة 3.3% .

- يعود الارتفاع في أسعار مجموعة منتجات النفط والغاز إلى ارتفاع أسعار منتجات النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 26.6 %، وأسعار منتجات الغاز الطبيعي المسال والنفط المكرر بنسبة 27 % خلال تلك الفترة. أما الارتفاع في أسعار مجموعة المنتجات غير النفطية فيرجع إلى ارتفاع أسعار مجموعة الصناعة التحويلية بنسبة 4.7 %. في المقابل، انخفضت أسعار مجموعة التعدين والكهرباء والماء بنسبة 1.2 %.
- ساهمت مجموعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات بشكل رئيسي في ارتفاع أسعار مجموعة الصناعة التحويلية في عام 2018م حيث ارتفعت أسعارها بنسبة 12.1 % مقارنة بالعام السابق، وارتفعت أسعار مجموعة سلع أخرى قابلة للنقل بنسبة 3.3 %. في المقابل، انخفضت أسعار مجموعة المنتجات الغذائية والمشروبات والمنسوجات بنسبة 0.4 % مقارنة بالعام السابق.

الشكل رقم (13): التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين (2014-2018)

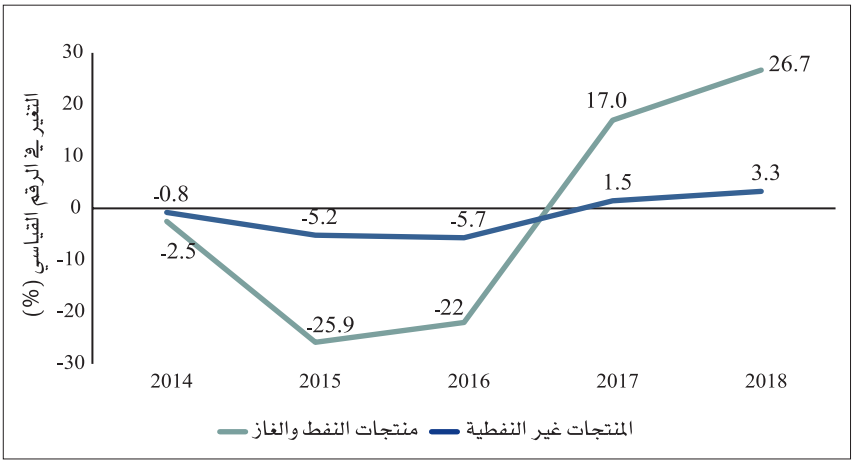

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين

- بلغ معدل التضخم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - سنة الأساس 2007م - نحو 4.4 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق، حيث سجلت السلطنة أقل معدل تضخم في المنطقة بلغ 1 %، تليها دولة الكويت بمعدل تضخم بلغ 1.4 %، وجاءت دولة قطر في المرتبة الثالثة وبمعدل تضخم بلغ 1.7 % ، ثم مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بنسبة 2.3 % و 4.4 % على التوالي. في المقابل، سجلت دولة الامارات العربية المتحدة أعلى معدل تضخم بلغ 6.4 % خلال عام 2018م مقارنة بالعام السابق[13].
- بلغ معدل التضخم في السلطنة - سنة الأساس 2012م - نحو 0.9 % في عام 2018م مقارنة بنحو 1.6 % في عام 2017م. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار كل من مجموعة الصحة بنحو (2.7 %)، ومجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنحو (0.7 %)، ومجموعة الملابس الجاهزة والأحذية بنحو (0.6 %)، ومجموعة الثقافة والترفية بنحو (0.3 %)، و مجموعة الاتصالات بنحو (0.2 %).

% 0.9

معدل التضخم في السلطنة في عام 2018م.

13 المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- في المقابل، ارتفعت أسعار كلا من مجموعتي النقل والتعليم بنحو (4.2 %)، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنحو (0.9 %) ، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنحو (0.5 %). كما سجلت أسعار كل من مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية، ومجموعة المطاعم والفنادق، ومجموعة التبغ ارتفاعاً لم يتجاوز 1 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.

الشكل رقم (14): التغير في المجموعات الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين (%) لعام 2018م

1- المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	-0.7
2- التبغ	0.1
3- الملابس الجاهزه والاحذية	-0.6
4- السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	0.5
5- التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية	0.4
6- الصحة	-2.7
7- النقل	4.2
8- الاتصالات	-0.2
9- الثقافة و الترفية	-0.3
10- التعليم	4.2
11- المطاعم والفنادق	0.3
12- السلع والخدمات المتنوعة	0.9
التضخـــــم	0.9

8. التجارة الخارجية

- ارتفع حجم التبادل التجاري بالسلطنة بنحو 13.5 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 26.4 مليار ريال عماني مقابل 23.2 مليار ريال عماني في عام 2017م. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنحو 26.9 % مقارنة بعام 2017م.

3.7

مليار ريال عماني

الزيادة في فائض الميزان التجاري في عام 2018م مقارنة بالعام السابق.

- سجل الميزان التجاري في عام 2018م فائضاً بلغ 5.7 مليار ريال عماني، مرتفعا بنحو 178.6 % عن الفائض المسجل في العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع على ارتفاع إجمالي قيمة الصادرات السلعية من 12.7 مليار ريال عماني في عام 2017م إلى 16.1 مليار ريال عماني في عام 2018م.
- يعزى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية في عام 2018م مقارنة بعام 2017م إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بنسبة 42.4 %، وقيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 17.3 %. وفي المقابل، انخفضت قيمة إعادة التصدير بنسبة 12.6 % خلال تلك الفترة.
- سجلت قيمة صادرات النفط الخام في عام 2018م ارتفاعاً بنحو 33.4 % مقارنة بالعام السابق، لتصل لنحو 7.7 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 5.8 مليار ريال عماني في العام السابق.
- ساهمت الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير بنحو 34.7 % من إجمالي قيمة الصادرات في عام 2018م لتبلغ نحو 5.6 مليار ريال عماني. وقد شكلت المنتجات المعدنية نحو 20 % من إجمالي الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير، تليها صادرات المعادن العادية ومصنوعاتها بنحو 19 %.

% 65.3

مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي قيمة الصادرات السلعية في عام 2018م مقارنة بنحو 58.2 % في العام السابق.

- وعلى مستوى التوزيع الجغرافي، استحوذت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على نحو 47.4 % من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير، والدول الآسيوية غيرالعربية على نحو 28.1 % بينما شكلت الدول العربية الأخرى نحو 9.8 %، ودول الأمريكيتين نحو 6.4 %، والدول الافريقية غير العربية بنحو 2.9 %. أما بقية الدول مجتمعة، فقد شكلت ما لا يتجاوز 5.4 % من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير في عام 2018م.

الشكل رقم (15) : قيمة الصادرات السلعية غيرالنفطية وإعادة التصدير حسب أهم الدول المستوردة في عام 2018 (مليون ر.ع)

- بلغت قيمة الواردات السلعية المسجلة نحو 10.3 مليار ريال عماني في عام 2018م مقارنة بنحو 10.6 مليار ريال عماني في العام السابق. وشكلت الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها أكثر من خمس واردات السلطنة السلعية (25.3 %) في عام 2018م، وتأتي في المرتبة الثانية واردات المعادن العادية ومصنوعاتها بنحو 17 %، ثم واردات المنتجات المعدنية بنحو 9 %.
- أما بالنسبة للواردات السلعية حسب المنافذ، فقد شكلت واردات السلطنة عبر المنافذ البحرية أكثر من نصف قيمة الواردات السلعية في عام 2018م ما نسبته (55.3 %)، و29.8 % منها عبر المنافذ البرية، و14.9 % عبر المنافذ الجوية.
- تعتبردولة الإمارات العربية المتحدة الشريك التجاري الأول للسلطنة بالنسبة للواردات، حيث شكلت واردات السلطنة السلعية من دولة الامارات العربية المتحدة في عام 2018م نحو 45.9 % من إجمالي الواردات. وتأتي جمهورية الصين في المرتبة الثانية بنحو 5.9 %، تليها جمهورية الهند بنحو 4.4 %.

% 59.2

من إجمالي واردات السلطنة السلعية في عام 2018م تستورد من الدول العربية.

الشكل رقم (16): قيمة الواردات السلعية حسب أهم الدول المصدرة في عام 2018 (مليون ر.ع)

9. ميزان المدفوعات

- سجل ميزان المدفوعات للسلطنة فائضاً بلغ 990 مليون ريال عماني في عام 2018م نتيجة الفائض المسجل في الحساب الرأسمالي والمالي.
- سجل الحساب الجاري للسلطنة عجزا ماليا للعام الرابع على التوالي حيث بلغ نحو 1.7 مليار ريال عماني في عام 2018م مقارنة بنحو 4.2 مليار ريال عماني في عام 2017م. ويعزى هذا العجز بشكل رئيسي إلى العجز في حساب التحويلات الجارية، إذ بلغ نحو 3.8 مليار ريال عماني.

- بلغ حجم الحساب الرأسمالي والمالي نحو 2.9 مليار ريال عماني في عام 2018م منخفضاً بنحو 458 مليون ريال عماني عن العام السابق نتيجة للانخفاض في فائض الحساب المالي بنسبة 14 % مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 2.8 مليار ريال عماني في عام 2018م.

10. سوق العمل والتشغيل

- شهد إجمالي عدد المشتغلين في السلطنة في عام 2018م نحو 2.21 مليون مشتغل مقارنة بنحو 2.27 مليون مشتغل في العام السابق مسجلاً انخفاضاً بنحو 2.3 % . وبلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص والعائلي نحو 89.5 % مقابل 10.5 % فقط في القطاع الحكومي.
- بلغ عدد القوى العاملة في القطاع الحكومي نحو 231.6 ألف عامل وعاملة منخفضاً بنحو 0.2 % مقارنة بالعام السابق، حيث شكل العمانيون حوالي 84.5 %، بينما شكل الوافدون نحو 15.5 %. والجدير بالذكر أن عدد القوى العاملة الوطنية في القطاع الحكومي ارتفعت بنحو 0.1 % في عام 2018م، بينما انخفض عدد القوى الوافدة العاملة في القطاع الحكومي بنحو 1.6 % خلال نفس الفترة.
- أما في القطاعين الخاص والعائلي، فقد سجل عدد القوى العاملة انخفاضا بنحو 2.6 % في عام 2018م مقارنة بالعام السابق. فقد بلغ إجمالي عدد القوى العاملة في هذا القطاع نحو مليوني مشتغل، شكل العمانيون منهم نحو 12.7 % فقط مقابل 87.3 % وافدين.

الشكل رقم (17) : معدل تغير القوى العاملة في القطاع الخاص خلال الفترة (2014 - 2018)

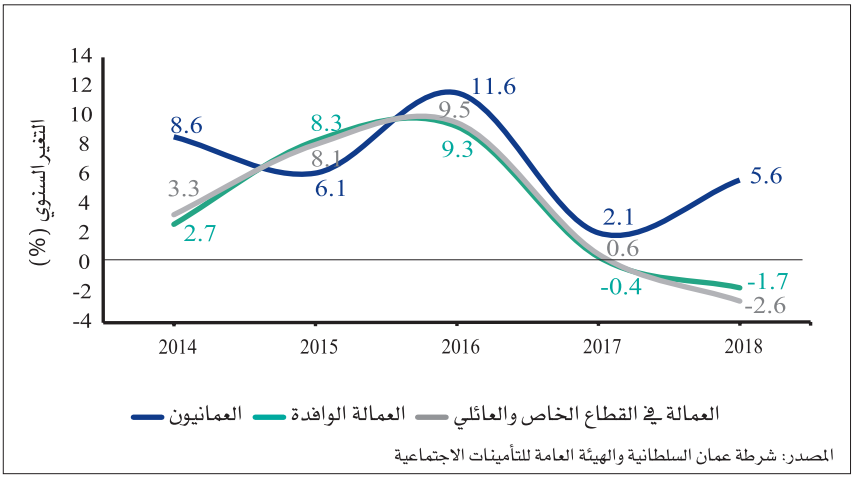

المصدر: شرطة عمان السلطانية والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

- ومن حيث المستويات التعليمية للمشتغلين، بلغت نسبة العمانيين المشتغلين في القطاع الحكومي من حملة المؤهلات الجامعية نحو 49.9 % من إجمالي العمانيين المشتغلين في هذا القطاع في عام 2018م .في المقابل، بلغت نسبة الوافدين من حملة المؤهلات الجامعية نحو 66.3 % من إجمالي عدد الوافدين العاملين في القطاع الحكومي.

- وعلى صعيد القطاع الخاص والعائلي، بلغت نسبة العمانيين المشتغلين من حملة مؤهل دبلوم التعليم العام نحو 39 % من إجمالي العمانيين المشتغلين في هذا القطاع في عام 2018م . في حين 76.4 % من العمالة الوافدة في هذا القطاع يحملون مؤهلًا تعليميًا أقل من دبلوم التعليم العام.
- وعلى مستوى الأنشطة الإقتصادية: شكل العمانيون العاملون في القطاع الخاص والعائلي في نشاط التشييد نحو 23.6 % من إجمالي العمانيين العامليين في هذا القطاع.
- تركز نحو 58 % من اجمالي الوافديين العاملين في القطاع الخاص والعائلي في 3 أنشطة اقتصادية وهي: نشاط التشييد (32.5 %) ، ونشاط تجارة الجملة والتجزئه (13.6 %) ، و نشاط الصناعات التحويلية (12 %).
- أما على مستوى المجموعات المهنية: فقد بلغت نسبة العمالة الوافدة المشتغلين في المهن الهندسية الأساسية والمساعدة نحو 44.2 % من إجمالي عدد العمالة الوافدة في هذا القطاع . في المقابل، بلغ عدد العمانيون العاملون في المهن الهندسية الأساسية والمساعدة نحو 23 % من إجمالي عدد العمانيين العاملين في هذا القطاع.
- بلغ معدل الباحثين عن عمل في السلطنة في عام 2018م نحو 1.8 %، مرتفعا بنسبة 5.9 % مقارنة بالعام السابق. حيث بلغ معدل الباحثات عن عمل 7.1 % مقابل 0.8 % للذكور. وتتركز أعلى معدلات الباحثين عن عمل في كل من محافظتي مسندم والظاهرة بنسبة 3.5 % لكل منهما، ومحافظة جنوب الباطنة بنسبة 3.2 %.

الشكل رقم (18): معدل العمانيين الباحثين عن عمل حسب المستوى التعليمي والجنس في عام 2018م

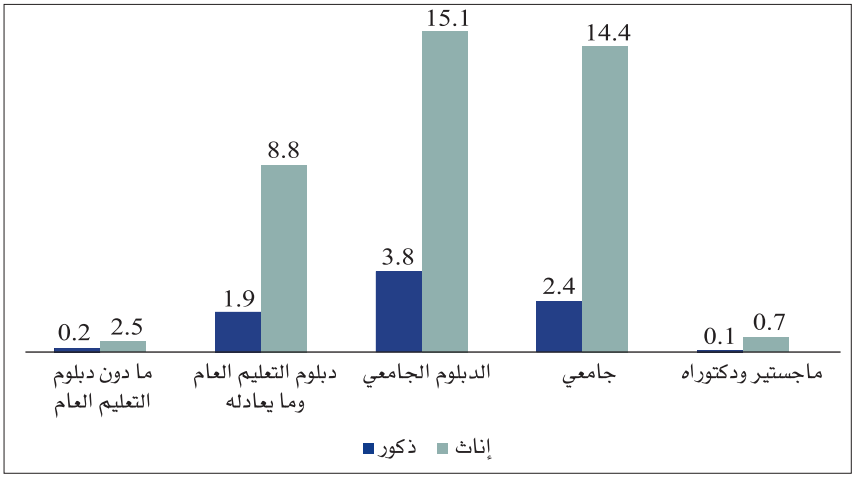

@NCSIOman
+968 9145 9145
80076274
www.ncsi.gov.om